سياسات المسؤولية المجتمعية

للشركة السودانية للموارد المعدنية في الولايات
وأثرها على الأوضاع المعيشية للمواطن

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق االقتصادية واالجتماعية

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

مؤسسة بحثية :(AFA) منتدى البدائل العربي للدراسات **تأسست عام 2008** وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

سياسات المسؤولية المجتمعية

للشركة السودانية للموارد المعدنية في الولايات
وأثرها على الأوضاع المعيشية للمواطن

منتدى البدائل العربي للدراسات
(AFA)
بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت
لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org
Tel: +96176386477
Mail: info@afalebanon.org

سياسات المسؤولية المجتمعية

للشركة السودانية للموارد المعدنية في الولايات وأثرها على الأوضاع المعيشية للمواطن

حسان عبد الناصر علي السخي

باحث سوداني، بكالوريوس الجيولوجيا الهندسية – جامعة البحر الأحمر، وماجستير علم الاجتماع والإنثروبولوجيا، مهتم بتوظيف العلوم الإنسانية في التنمية المستدامة، وفي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، منشغل بقضايا التعدين والمجتمعات المحلية

مراجعة منهجية: محمد العجاتي
مراجعة تقنية: ريم عبد الحليم
تدقيق لغوي: أحمد الشبيني
تصميم: باسل أحمد

الورقة تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

كل الصور الموجودة في الورقة مأخوذة من مصادر مفتوحة على الإنترنت

مقدمة

"ومنذ أمد بعيد ظل السودان أرض الذهب"[1] لذلك اتجهت الدولة إلى تطوير قطاع التعدين الذي تمثل وارداته للخزينة العامة (4 مليارات دولار سنويًّا) أحد أكبر المصادر الاقتصادية (حيث تصل مساهمة صادر الذهب إلى 61% في الميزانية العامة)[2]، لذلك سعت إلى تنظيم عملية التعدين، وخصوصًا في قطاع الذهب، الذي يمثل جُل قطاع التعدين في السودان. وتمثل الولاية الشمالية مركزًا مهمًّا للتعدين واتجهت الدولة إلى تنظيم عمليات التعدين فيها، من خلال شركة الموارد المعدنية[3].

ارتفعت نسبة الإنتاج من الذهب في الولاية الشمالية إلى مستويات عالية مقارنة بالوضع ما قبل العام 2017 والذي كان يقدر بحوالي 300 كيلوجرام شهريًّا، ومع دخول الشركات المعدنة، شهدت الولاية زيادة أخرى، وبالرغم من أن القطاع التقليدي يمثل جزءًا كبيرًا من نشاط التعدين فإن الركيزة الأساسية التي اتجهت إليها الدولة في التعدين كان للقطاع المنظم (الشركات).

وجدت هذه السياسات التعدينية تصادمات بين المواطنين وبين هذه الشركات، متمثلة في الإشكاليات البيئية التي تتركها الشركات، وخصوصًا أن مواطني هذه الولاية يمتهنون الزراعة كنشاط أساسي لمعيشتهم، هذا بالإضافة إلى بعض التخوفات المجتمعية التي تنتج من دخول هذه الشركات إلى مجتمعهم المحلي، وإلى شعور المواطن بحقه الاقتصادي في مواردهم، ما استدعى الشركة السودانية إلى قيام وحدة المسؤولية المجتمعية، والتي كان الغرض الأساسي منها تنظيم سياسات تعيد توزيع عائدات الموارد على المحليات بصورة تضمن نوال المواطنين حقوقهم كاملة في الموارد والتنمية.

سياسات التعدين وأجندة التنمية المحلية

مع صعود التعدين والموارد المعدنية بديلًا من النفط بعد انفصال جنوب السودان (2012م)، اتجهت الدولة إلى محاولة تنظيم القطاع، وخصوصًا أن التعدين التقليدي قد ظهر كنشاط اقتصادي، وزادت نسبة المشتغلين فيه مع تطور الأوضاع الاقتصادية لتشير بعض الإحصائيات إلى أن العاملين فيه وصلوا إلى (10 ملايين) مستفيدٍ، ولا تستفيد الدولة بشكل كبير من هذا النشاط، وهذا الشكل من عدم الاستفادة يظهر في عدم تنظيم العاملين في التعدين والحصول على فوائد أخرى إضافية من التعدين الأهلي، ومع اجتذاب الاستثمارات في قطاع التعدين بدأت الدولة في محاولة فرض سيطرتها على أشكال التعدين وتنظيمه[4].

ظلت سياسات التنمية المحلية[5]، مكانًا للنقاش والحوارفيما بين مطالب المواطن والأجندة الاقتصادية التي تحاول الدولة تحقيقها وظهرت في العديد من القطاعات كقطاع النفط والطاقة والسدود، وإن كانت تجارب النفط مختلفة عن أشكال ومتطلبات قطاع التعدين فإن أهم تجربة من تجارب ربط سياسات التعدين مع أجندة التنمية المحلية (وهي الأجندة التي تحاول أن تعالج مشاكل الفقر وتغطي الخدمات الأساسية للمواطن) تظهر في (شركة أرياب) بشرق السودان، ولاية البحر الأحمر.

تقوم سياسات الشركة على دعم أجندة التنمية المحلية وتتمثل هذه الأجندة في (التعليم/ الصحة) كمحاولة منها لمواجهة عجز الدولة في هذه القطاعات. وتعتبر هذه القطاعات من أهم القطاعات التي تدل على مقدرة الدولة على توفير العدالة الاجتماعية ودولة الرعاية[6]، وهو الدور الذي فشلت فيه جميع الحكومات المتعاقبة على السودان ويظهر ذلك في معظم المؤشرات التنموية والخدمية للدولة السودانية.

---

[1] ذهب مروي، كارل هانز بريشه، ترجمة وتقديم وتعليق صلاح عمر الصادق، دار عزة للنشر والتوزيع.

[2] مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد الثاني والستون، 2012م.

[3] الحاج، آمنو مبارك محمد. التنمية المستدامة والتقدم المحرز في مجال التعدين في السودان (ورقةعمل)، المؤتمر العربي الدولي الثاني عشر للثروة المعدنية، الخرطوم، 27-29 نوفمبر.

[4] جمهورية السودان، وزارة المعادن، لائحة تنظيم التعدين التقليدي عن الذهب، استنادًا إلى تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2007م

[5] التنمية المحلية نقصد بها في هذه الورقة الأجندة المحلية التي تعتني بالمطالب الخدمية التي يريد المواطن تغطيتها وهي الخدمات الأساسية وتحاول معالجة إشكاليات الفقر.

[6] انظر: إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية**. الدوحة: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، 2014، ص95.

أثر سياسات المسؤولية المجتمعية على أوضاع المواطن في مناطق التعدين

لا توجد سياسات ذات مسؤولية مجتمعية واضحة يمكن لنا تحديدها، فلكل ولاية واقع استثماري معين، وتقوم الشركات بصياغة هذه الأجندة وفق إنتاجها واستثمارها، لذلك فواقع ونماذج المسؤولية يختلف من ولاية إلى أخرى على ضوء أن سياسات المسؤولية المجتمعية تقوم في الأساس على حجم الإنتاج الذي تقدمه الولاية، ومن ثم تحديد نسبة 1% من الإنتاج لصرفه على إحدى أجندات الخدمات، وتحاول هذه السياسات أن تغطي عجز الدولة في قطاع الخدمات[7].

أحد برامج هذه الشركات هو رفع كفاءة القطاعات الخدمية والصحية، فمثلًا، أنفقت بعض شركات التعدين على القطاع الصحي في الولاية الشمالية وقت الكوارث الصحية في العام 2020م بالإضافة إلى التدخلات التي تقدمها في درء الكوارث البيئية كالفيضانات، ما ساعد في تقليل العبء على الدولة وتخفيف الضغط على المواطن.

يمكن أن تساهم هذه السياسات في زيادة كفاءة الخدمات المقدمة إلى المواطن بالإضافة إلى توسعها لتشمل قطاعات مختلفة من الخدمات، وفي حال أديرت هذه الموارد بصورة جيدة فإنه يمكن للولاية ان تزيد من ناتجها المحلي عبر تطوير هذه الموارد في صورة مشاريع إنتاجية، كما هو الحال مع بعض الشركات المستثمرة في السودان، وهناك نماذج مختلفة لهذه الشركات، وتأتي شركة زين نموذجًا لهذه الشركات التي تحتل فيها المسؤولية المجتمعية جانبًا مهمًّا، في قطاعات التعليم، الصحة، ورفع الكفاءة للكوادر في سوق العمل، فهناك عدد من المشاريع التي دعمتها الشركة، مثل مبادرات صيانة المستشفيات، والوجبات الغذائية للطلاب في المدارس[8].

هل تتعارض المسؤولية المجتمعية مع قوانين الحكم المحلي؟

تتعارض السياسات الحالية مع قوانين الحكم المحلي في أنها لا تضع بنود الصرف واضحة في الوقت الراهن، ولا يمكن الحديث عن قانون حكم محلي مع غياب الجهات التشريعية، إلا أننا من واقع القرارات الإدارية للشركة السودانية تجاه وحدة المسؤولية المجتمعية فإننا نجدها لا تضعها تحت إشراف وزارة المالية الولائية التي هي جهة الاختصاص الوحيدة، ما يؤدي الى تداخل الصلاحيات، بالإضافة إلى أن الآلية الرباعية محصورة على مناطق التعدين وليس على كل مواطني الولاية، مما يسبب عدم التكافؤ في الحصول على الموارد والاستفادة منها، فلا تكون هناك عدالة في الحقوق الاقتصادية، ما يؤدي إلى ظهور الغبن التنموي والمشاكل المجتمعية بين سكان الولاية، خصوصًا في ظل التعقيد الإثني الذي تعيشه ولايات السودان[9]. لذلك من الضروري إعادة النظر في تنفيذ هذه السياسات وإصلاحها.

المسؤولية المجتمعية والحق في الموارد والتنمية (الحقوق الاقتصادية)

مع تطور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948م) تطور مفهوم الحقوق مع تطور أشكال الأنشطة الاقتصادية، سواء للدولة أو للشركات الخاصة/ القطاع الخاص، وبجانب استغلال الدولة/ الشركات للموارد والمطالبة من قبل المجتمعات بحقوقهم الاقتصادية بناء على (الحقوق الاقتصادية) ظهرت بعض المفاهيم التي حاولت أن تقوم بسد الفجوة بين المستفيد من هذا النشاط وبين المواطن المتضرر[10].

هناك بعض المحاولات في السودان للإصلاح الاقتصادي، ما يعني دخول القطاع الخاص بقوة إلى السوق وانحسار دور الدولة عن أشكال هذا النشاط، حيث ستكتفي بكونها مجرد منظِّم فقط، وهو ما يسمح به قانون الموارد المعدنية/ الثروة المعدنية للعام

---

[7] انظر الى:موقع الشركة السودانية للموارد المعدنية.www.gras.gov.sd/index.php/en/

[8] سعيد الأمين.أثر المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة الذهنية لشركة زين للاتصالات المحدودة بالسودان. مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين. العدد 35. 2017م

[9] علي تونجه علي، استعراض تجربة محلية الليري بجنوب كردفان في موضوع التعدين، ورقة علمية ليست منشورة، 2020م.

[10] للاطلاع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

(2007م) والذي ينص على أن الدولة مالكة للمواد المعدنية، ما يتيح للشركات أن تتعاون مع الدولة بصورة بعيدة عن المواطن والمجتمع المحلي.

حاولت الشركة السودانية للموارد المعدنية أن تتدخل عبر فرض سياسات المسؤولية المجتمعية (2021م) عبر مراسيم وقرارات إدارية، وحددت حوالي من 1% إلى 4% من إنتاج الذهب في الولايات للمسؤولية المجتمعية، ولكن ليس بصورة مركزية، أي أن لكل ولاية شكلًا من أشكال سياسات المسؤولية المجتمعية. وهذا التنظيم يستند إلى القرارات الإدارية وليس إلى قوانين تشريعية، ما يجعل هناك عدم استقرار في العلاقة بين الشركات والمجتمع المستهدف بالخدمات.

إذا نظرنا إلى نصيب الولايات المنتجة للذهب والمواد المعدنية في أموال المسؤولية المجتمعية فإننا سنشاهد أن هذا النصيب يمكن أن يغطي العجز داخل الميزانية الولائية، فمثلًا ولاية مثل نهر النيل والشمالية، قدر إنفاق المسؤولية الاجتماعية فيها بحوالي 600 مليون جنيه، في حين تبلغ ميزانيتها حوالي ملياري جنيه، وعجز يصل إلى 500 مليون جنيه.

البدائل المتاحة لتنظيم سياسات الشركة تجاه المسؤولية الاجتماعية

البديل الأول: أهمية تنظيم المواطن في مجالس محلية

من الضرورة أن يعي المواطن الموارد التي يمتلكها والتي من حقه الاستفادة منها سواء أكانت في شكل مباشر أو من خلال الاستثمار فيها عبر شركات أو جهات استثمارية.

إن المجالس المحلية هي ممثل عن جميع مواطني الولاية، وهم الذين يقومون بتحديد الأولويات التي يحتاجها المواطن، فمثلًا في أوقات الخريف يحتاج المواطنون إلى بعض الآليات من أجل فتح المجاري والمصارف، وفي أوقات الأوبئة والأمراض يحتاجون إلى بعض المعينات الطبية، وتكمن أهمية المجالس في أنها تحدد أوجه البنود السنوية التي تصرف فيها هذه الأموال، وتكون مضمنة في أجندة وزارة المالية الولائية وبقية المؤسسات الولائية، بالإضافة إلى التوزيع العادل بين المواطنين.

البديل الثاني: لامركزية التحصيل والتوزيع المالي

التحصيل المالي الذي تقوم به الشركة حاليًّا هو لا مركزي، أي أن هذه الأموال تضخ إلى الشركة ومن ثم تُعاد إلى الولايات مرة أخرى، وفق النسب التي تحددها الشركة.

إن التحصيل اللامركزي والتوزيع اللامركزي لهذه الأموال المتحصلة يضمن تحديد نصيب كل ولاية وفقًا للعمليات التي تقوم بها الشركات بالإضافة إلى الأضرار البيئية المترتبة على كل ولاية، ففي الولاية الشمالية ونهر النيل تختلف فيها عمليات التعدين عن ولاية البحر الأحمر، ما يعني أن هناك اختلافات في أشكال وأنماط الأضرار التي تحدثها هذه العمليات وتكاليفها.

ومن ثم يضمن التوزيع والتحصيل اللامركزي حق ونصيب كل ولاية بصورة عادلة من وارداها من خلال استثمارات الشركات فيها، والتي تلتزم بالإنتاج داخل الولاية فقط وليس الإنتاج الكلي للشركة، وبما أننا اقترحنا المجالس المحلية كجهة محددة لبنود الصرف، فبالتالي تعتبر آلية التوزيع والتحصيل اللامركزي منطقية ومتماشية مع سياسات المجالس المحلية.

البديل الثالث: وزارة المالية الولائية كجهة مسؤولة

تقوم بعض الشركات والشركة السودانية للموارد المعدنية بتنفيذ بعض المشاريع بصورة منفردة بعيدًا عن الهيئات الولائية، ويعتبر هذا خرقًا لأولوية وزارة المالية الولائية على مواردها بالإضافة إلى أن الشركات تستغل هذه المشاريع من أجل تمرير بعض الأجندة الخاصة بها.

إن إدخال وزارة المالية الولائية كجهة مسؤولة يضمن سريان هذه الأموال إلى الأجندة التي حددت لها وفق المجالس المحلية كما أنه يضمن أن تقوم الولايات بتوزيع عادل للموارد، وينال المواطنون نصيبهم من الثروة المعدنية في كل ولاية بصورة عادلة حسب حجم الموارد وخدماتهم التي يطلبونها.

دور الأطراف المستهدفة:

أولًا: وزارة المالية بالولايات

على وزارة المالية بالولايات أن تقوم بتقديم نظام ضريبي وتحصيل واضح للموارد المعدنية وسن قانون يضمن إيصال هذه الأموال إلى خزينة الولاية، وفق عمليات، ونظم رقابية واضحة، وتنظيم علاقتها مع وزارة المالية الاتحادية وتنظيم أشكال التعامل بخصوص الموارد المعدنية وطرق التحصيل.

ثانيًا: وزارة الحكم الاتحادي

تقوم وزارة الحكم الاتحادي بوضع قانون المجالس المحلية وتحديد أشكال صلاحياته بالإضافة إلى طرق قيام هذه المجالس، وتوضح علاقة هذا المجلس بالحكومة الولائية والمركزية أيضًا.

ثالثًا: الشركة السودانية للموارد المعدنية

تقوم الشركة بتحديد أشكال التعدين وعدد الشركات وحجم الموارد المعدنية المستخرجة من كل ولاية بالإضافة إلى أنها تقوم بتقديم استشارات فنية ولوجستية إلى الحكومات الولائية من أجل تحديد هذه الموارد وتحصيلها.

- ## الربط بين الإستراتيجية والأطراف المستهدفة:

البديل الأول: تكوين المجالس المحلية:

الإجراءات الإصلاحية التنفيذية	الأطراف المستهدفة	الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)
- إجازة قانون الحكم المحلي وتوضيح طرق تشكيل هذه المجالس بما يتوافق مع الأجندة التنموية.	وزارة الحكم الاتحادي، وأمانات الحكومات الولائية.	شهران
تنظيم برامج توعية شاملة من قبل الوزارة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل رفع الوعي السياسي بضرورة المجالس المحلية ومهامها.	وزارة الحكم الاتحادي، أمانات الحكومة الولائية، منظمات المجتمع المدني.	ثلاثة شهور

البديل الثاني: لامركزية التحصيل والتوزيع

الإجراءات الإصلاحية التنفيذية	الأطراف المستهدفة	الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)
حصر الشركات مخصصات المسؤولية المجتمعية في كل ولايات السودان	وزارة المالية الولائية، الشركة السودانية للموارد المعدنية	شهران
تصميم آلية التحصيل وإعداد طرق عملية مناسبة للتحصيل والتوزيع	وزارة المالية الولائية، الشركة السودانية للموارد المعدنية، المجالس المحلية	ثلاثة أشهر

البديل الثالث: مسؤولية وزارة المالية

الإجراءات الإصلاحية التنفيذية	الأطراف المستهدفة	الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)
تقديم تعديل ضريبي بحيث نشجع على التحفيز الضريبي، لجدولة مدخلات الأموال من هذه الشركات.	وزارة الماليـــة الاتحاديـــة، وزارة المالية في الولايات.	شهران
قانون المسؤولية الاجتماعية وأوجه الصرف.	وزارة الماليـــة الاتحاديـــة، وزارة الماليـــة الولائيـــة، وأمانـــة الحكومات.	شهران

التوصيات:

. تعديل شكل التنسيق والتعامل بين وزارة المالية، وأمانة الحكومات في الولايات، وبين شركة الموارد المعدنية. بما يتوافق مع وضعية الأجندة المحلية وفق قانون الحكم المحلي ورقابة المجلس المحلي.

. التنسيق بين وزارة الحكم الاتحادي ومنظمات المجتمع المدني في قضية المجالس المحلية.

. طرح الإشكالية والبدائل على كل الجهات الفاعلة في موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حتى تنال قدرًا من الحلول والتنفيذ.

الخاتمة

تتيح هذه السياسات أن تقوم وزارة المالية الولائية بإدخال أموال المسؤولية المجتمعية في خزينة الولاية، ومن ثم تقوم المجالس المحلية بتحديد أولويات أوجه الصرف من أجل إنفاقها عبر مؤسسات الولاية وبإشراف أمانة الحكومة والتي تمتلك المعلومات والبيانات من الشركة السودانية للموارد المعدنية ويجب مراعاة الآتي في تطبيق حزمة هذه السياسات.

قائمة المراجع

- إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية. الدوحة: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، 2014.

- جمهورية السودان، وزارة المعادن، اللائحة تنظيم التعدين التقليدي عن الذهب، استنادًا إلى تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2007م.

- الحاج، آمنو مبارك محمد. التنمية المستدامة والتقدم المحرز في مجال التعدين في السودان (ورقة عمل) المؤتمر العربي الدولي الثاني عشر للثروة المعدنية، الخرطوم 27-29 نوفمبر.

- ذهب مروي، كارل هانز بريشه، ترجمة وتقديم وتعليق صلاح عمر الصادق، دار عزة للنشر والتوزيع.

- سارة عبد الرحمن عبد الواحد، مدي تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي (دراسة تطبيقية على جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019م.

- علي تونجه علي، استعراض تجربة محلية الليري بجنوب كردفان في موضوع التعدين، ورقة علمية ليست منشورة، 2020م.

- محمد صلاح عبد الرحمن، سعر الذهب التكلفة البيئية والمجتمعية للتعدين، ط1، مكتبة جزيرة الورد 2018م.

- معلومات مهمة عن التعدين، https://bit.ly/3pUdmBi

- موقع الشركة السودانية للموارد المعدنية. /www.gras.gov.sd/index.php/en